الأمين العام المساعد لنادي رجال الأعمال في حديث لـ"الثورة":

نأمل شراكة حقيقية مع الحكومة تترجم على الواقع

أكد الأخ أحمد محمد جمعان، الأمين العام المساعد لنادي رجال الأعمال اليمنيين أن رؤية القطاع الخاص المقدمة لمؤتمر الحوار الوطني ركزت على كيفية معالجة القضايا التنموية باشكالها المختلفة ابتداءً من تحسين البيئة الاستثمارية والصناعة والخدمية والتجارية باعتبار القضية التنموية المخرج الوحيد للأزمة اليمنية واحد مكونات المبادرة الخليجية التي أخرجت اليمن إلى بر الأمان.

كما تطرق جمعان إلى عدد من القضايا ذات الصلة بالقضايا التنموية وسبل استغلال تمويلات المانحين لمؤتمري أصدقاء اليمن في كل من الرياض ونيويورك ولمزيد من التفاصيل نستعرضها في سياق الحوار التالي:

حاوره/ أحمد مسعد الأسد

*** في البداية نود أن تحدثونا عن رؤية القطاع الخاص التي قدمت إلى مؤتمر الحوار الوطني؟**

- أولاً وقبل كل شيء أود الإشارة هنا إلى أن قيادة القطاع الخاص تؤمن إيماناً مطلقاً بأهمية الحوار لمناقشة قضايا التنمية في بلادنا مع الجانب الحكومي لتقديم الحلول المناسبة خصوصا وأن الأزمة اليمنية هي اقتصادية أكثر من كونها سياسية، وإنطلاقاً من هذه القناعة فإن الرؤية التي قدمناها لمؤتمر الحوار تتمثل حول كيفية معالجة القضايا الاقتصادية بأشكالها المختلفة الاستثمارية والصناعية والخدمية والتجارية ولهذا فإن قناعتنا الراسخة بأهمية المشاركة الفاعلة بمؤتمر الحوار باعتباره المخرج الوحيد للأزمة اليمنية كون الحوار أحد مكونات المبادرة الخليجية التي أخرجت اليمن من كارثة حرب أهلية محققة.

إعجاب المشاركين

*** هل أنتم راضون عن نسبة التمثيل التي خصصت للقطاع الخاص بمؤتمر الحوار الوطني؟**

- بالطبع لم يحضى القطاع الخاص بمكوناته المختلفة وقاعدته العريضة على مستوى الساحة اليمنية بما يستحقه من تمثيل مقارنة بالأحزاب السياسية وغيرها ولم نحصل إلا على مقعدين فقط وكنا نتوقع أن يكون لنا تمثيل أكبر، ومع ذلك فقد قدمنا رؤية اقتصادية شاملة تحدد اولويات التنمية في اليمن حتى لا يظل النقاش كله سياسي فقط.

وعلى الرغم من عدم رضائنا بهذه النسبة البسيطة من التمثيل للقطاع الخاص إلا أننا نعمل على تزيد ممثلينا بالمؤتمر بكل ما يحتاجون إليه من معلومات تساعدهم على عرض أهمية القضية التنموية باعتبارها أم القضايا ومن خلال الجلسات الأولى لمؤتمر فقد أستحسن هذا العرض إعجاب المشاركين بالمؤتمر وتفاعلهم مع القضية التنموية سواء كانوا سياسيين أواقتصاديين واجمعوا على ضرورة إعطاء القضية التنموية أولوية الأمر الذي عزز ثقتنا برؤية القطاع الخاص وعدم أكتراثنا بزيادة نسبة المشاركة.

هم تنموي

*** كيف تقيمون مستوى التنسيق القائم بين نادي رجال الأعمال والاتحاد العام للغرف التجارية في تقديم رؤية القطاع الخاصة لمؤتمر الحوار الوطني؟**

- أجزم القول بأن هناك تنسيقاً وثيقاً بين الجانبين حول مجمل القضايا التنموية بشكل عام ورؤية القطاع الخاص التنموي بصورة خاصة وعلى الرغم من أن الممثلين للقطاع الخاص بالمؤتمر هما من الاتحاد العام إلا أن الرؤى والمقترحات التي تم تزويدهم بها يتم الاتفاف والتوافق عليها من قبل نادي رجال الأعمال والاتحاد العام للغرف التجارية ولأن ما يربط هذا المكونات الرئيسيان للقطاع الخاص اليمني هو المهم التنموي لليمن وصولاً إلى أحداث نهضة تنموية شاملة.

> **على المانحين الوفاء بالتزاماتهم وعدم الربط بين التنمية والسياسة**

رؤية منطقية

*** هل تأملون أن يفلح مؤتمر الحوار الوطني في تحقيق الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص والحكومة؟**

- نحن متفائلون بشكل كبير بأن مؤتمر الحوار سوف يحقق الكثير من الإنجازات التنموية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نظراً لتنوع وتعدد أطياف المجتمع اليمني المشاركين بالمؤتمر والذين يعول عليهم الشعب اليمني بشكل كبير لحل مجمل القضايا التنموية والسياسية والاجتماعية وإخراج اليمن من أزمتها الراهنة.

ونحن بدورنا في القطاع الخاص بمختلف مكوناته على استعداد لتقديم كافة أنواع الدعم والمساعدة من خلال ممثلي القطاع الخاص بالمؤتمر وتقديم رؤية واضحة ومنطقية حول خلق شراكة حقيقية بين القطاع الخاص والحكومة كنتيجة طيبة لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي يعلق الجميع عليه أمال كبيرة في إحداث تحول إيجابي في شتى الجالات.

تدخل مباشر

*** ما مدى تفعيل اللجنة المشتركة من القطاع الخاص والحكومة المعنية باستغلال تمويلات المانحين؟**

- مع الأسف لم يتم تفعيل هذه اللجنة حتى اللحظة رغم أهميتها إلا أن هناك وعود من قبل الحكومة بتفعيلها ونحن بانتظار تلك الوعود أن يتم الوفاء بها خصوصاً وان لدى القطاع الخاص قدرات كبيرة وخبرات فنية وتقنية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والصناعية والخدمية والتجارية وقادر على استيعاب تلك المنح بعكس الجانب الحكومي المثقل بالقوانين الروتينية لا تؤهله لاستيعاب تلك الأموال في مشاريع ما.

وهنا اود الاشارة إلى نقطة مهمة وهي دعوة المانحين إلى عدم ربط تلك التمويلات لليمن لمعالجة القضايا الأمنية والسياسية بل يجب تغطية كافة الجوانب التنموية، وبالتالي ندعو المانحين إلى سرعة تقديم تلك التعهدات ولو بشكل تدريجي إلى سرعة تقديم تلك التعهدات ولو بشكل تدريجي أو تدخل مباشر في تنفيذ بعض المشاريع من قبل المانحين أنفسهم حتى لا تخسرها اليمن كما خسرت مؤتمر أصدقاء اليمن بلندن سنة 2005م ولم يتم استغلالها لعدم تقديم دراسة جدوى لاستيعابها من قبل الحكومة اليمنية.

استقرار سعري

وبالتالي فإننا بالقطاع الخاص لدينا القدرة على عملية استيعاب مثل تلك التمويلات وتنفيذ المشاريع التنموية المطلوب تنفيذها لتحقيق تنمية مستدامة خصوصاً وإننا نغطي أربعة أضعاف الأيادي العاملة وامتصاص البطالة، كما أثبت القطاع الخاص قدرته على قيادة عجلة التنمية خلال الفترة الماضية من الأزمة اليمنية في تحقيق استقرار سعري ملحوظ وبالتالي يجب أن يعطى القطاع الخاص الدور الذي يستحقه باعتباره المكون الأساسي والمحرك لعجلة التنمية.

ثقة الشعب

*** ما هي توقعاتكم لنسبة نجاح مؤتمر الحوار الوطني لتحقيق تنمية وتسوية سياسية مرضية لجميع الأطراف المشاركة؟**

- أملنا كبير في نجاح هذا الحوار بنسبة عالية جداً خصوصاً وأنه يحض برعاية هالقيادة السياسية ممثلة برئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي، وثقتنا بالإخوان المشاركين بالمؤتمر الذين يمثلون أطياف المجتمع اليمني ومن خلال تلك الكوادر التي نالت ثقة الشعب اليمن كاملاً ستتمخض عنها نتائج طيبة وذلك بعد تأسيس لجان متخصصة ولاحظنا قيادات جيدة برئاسة تلك اللجان وعلى رأسها لجنة التنمية التي تحضى الجانب الاقتصادي والتي حصلت على دعم وتأييد بقية اللجان نظراً لإدراكهم بأهمية هذه القضية التنموية التي تعتبر مفتاح نجاح لبقية القضايا الاجتماعية والسياسية والأمنية.

إمدادات جديدة للمياه بعدن

عدن/ سبأ

بدأت المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بعدن أمس الربط العملي والفني لـ8 آبار استكملت فيها اعمال الحفر في حقل بئر ناصر محافظة لحج بعد استكمال منظومة العمل الفنية والكهربائية لعملية ضخ المياه من الحقل المذكور إلى منطقة البرزخ مياه عدن الكبرى.

وذكر مدير عام المؤسسة المحلية للمياه بعدن المهندس نجيب محمد أحمد لـ (سبأ) أن استكمال وربط العمل للآبار من الحقل الإنتاجي للمياه سيساعد من رفع ضخ المياه إلى 10 ملايين متر مكعب سنويا وهو رقم مشجع لتأمين مد المياه للمستهلك بشكل ثابت ومستقر.

موضحا أن التكلفة الإجمالية للمشروع الخدماتي والإنتاجي المذكور بلغت أكثر من 300 مليون ريال.

وبين أن العمل جار حاليا في بئرين في نفس الحقل بالإضافة للعشرة الآبار الجاري العمل فيها حاليا في حقل بئر أحمد والبالغة تكلفتها نحو 350 مليون ريال حيث يتم حاليا مد أنابيب المياه والحفر الذي يمكن المؤسسة من الربط التدريجي قريبا في هذا المشروع الجديد.

بتكلفة 38 مليون دولار
تنفيذ 38 مشروعاً تنموياً بتعز

تعز/سبأ

ينفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية حالياً بمحافظة تعز 38 مشروعاً تنموياً وخدمياً بتكلفة 8 ملايين و374 ألف دولار ضمن برنامج النقد مقابل العمل.

وأوضح ضابط برنامج النقد مقابل العمل بالصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة غالب الصوفي لـ (سبأ) أن هذه المشاريع التي تستفيد منها 18 ألفاً و440 أسرة تشمل تأهيل المدرجات الزراعية واستصلاح وحماية وتشجير الأراضي الزراعية وإنشاء خزانات حصاد مياه إضافة إلى تأهيل آبار مياه وحماية مصادر مياه الشرب وإعادة تأهيل طرق ريفية وتحسين الوضع الصحي والبيئي.

وأشار إلى أن البرنامج يهدف إلى تعزيز دور الصندوق كمكون في شبكة الأمان الاجتماعي عن طريق مبدأ النقد مقابل العمل للإسهام في سد فجوة الاستهلاك للأسر والمجتمعات الفقيرة ولمواجهة الصدمات والتغيرات المناخية وركود المواسم الزراعية من خلال برنامج الأشغال والعمالة الكثيفة باتباع مبدأ الأجر مقابل الغذاء.

ولفت الصوفي إلى أن البرنامج يستهدف الأسر الأشد فقراً بالتنسيق مع السلطات المحلية بناء على مؤشرات التعداد السكاني باعتبارها الأكثر تأثرا بارتفاع أسعار الغذاء ومن خلال دراسات ميدانية نفذها الصندوق الاجتماعي. وبين أنه يتم استهداف القادرين على العمل من الرجال والنساء من خلال توفير فرص عمل مؤقتة عبر مشاريع البنية التحتية الأساسية، لافتاً إلى أن البرنامج يقوم بصرف مستحقات الأسر المستفيدة عبر بنك الأمل للتمويل الأصغر وكذا توفير خدمة الإقراض للأسر المستفيدة من البرنامج.

بيع أذون خزانة بقيمة 104 مليارات ريال

تم بمقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (785).

وذكر بيان صادر عن البنك - تلقت «الثورة» نسخة منه - أن القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة بلغت (104) مليارات و(230) مليون ريال، كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (91)، (182)، (364) (16.59%)، (16.49%)، (16.43%) على التوالي، وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

339 مليون ريال تكلفة البرنامج الاستثماري لمديرية دار سعد

عدن/سبأ

بلغت الاعتمادات المالية المخصصة من البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية لمحافظة عدن والمخصصة لمديرية دار سعد خلال العام الجاري 2013م نحو 339 مليون ريال.

وأفاد مدير عام مديرية دار سعد رئيس المجلس المحلي عبدالكريم الجباري لـ (سبأ) أن الإعتمادات توزعت في بناء 12 فصلاً دراسياً وشراء مولد كهربائي للمركز الصحي بالمديرية وبناء روضة أطفال وتشييد مركز صحي جديد.

كما تتضمن هذه الإعتمادات رصف طرق جديدة في مناطق البساتين والغربية بالمديرية نفسها وإنارة الشوارع بأحدث الإنارات الحديثة بـ 365 عموداً موزعة على مداخل واطراف مديرية دار سعد التي تربط طريقها ببقية محافظات الجمهورية إلى جانب تحسين الوضع البيئي والنظافة العامة وشبكة المجاري والاهتمام بالتشجير والحدائق والمتنفسات العامة.

وأوضح مدير المديرية أن التمويل المركزي الحكومي خصص للمديرية 250 مليون ريال لسفلتة طريق الشارع الرئيسي المعروف بشارع زهرة خليل الجاري العمل فيه حاليا.

معالجات لمشكلات المزارعين بغيل بن يمين

سيئون/سبأ

نظمت محطة البحوث الزراعية بسيئون في محافظة حضرموت ورشة عمل متنقلة من مزرعة إلى أخرى في مديرية غيل بن يمين للإطلاع على أهم المشكلات الفنية التي تواجه المزارعين وكيفية التغلب عليها.

وشمل برنامج الورشة النزول الميداني من قبل الفريق البحثي بمحطة البحوث الزراعية بسيئون برئاسة مدير عام المحطة الدكتور عبدالله سالم علوان وعدد من الباحثين المتخصصين للإطلاع عن كثب على حجم وطبيعة المشكلات والإصابات المرضية التي تتعرض لها المزروعات في بعض المزارع بالمنطقة، إلى جانب التعرف على سبل التغلب على انتشار الحشائش وطبيعة الطرق المتبعة في زراعة عدد من المحاصيل التي تتوفر المقومات البيئية الملائمة لزراعتها في المنطقة.

وجرى في إطار هذه الورشة عقد لقاء ضم الفريق البحثي بمحطة البحوث الزراعية مع عدد من المزارعين جرى فيه استعراض أهم المشكلات والصعوبات التي تواجه العمل الزراعي في غيل بن يمين وخاصة ما يتعلق منها بحجم الآفات التي تواجه المزروعات وكيفية الحد منها وانعدام خدمات الإرشاد الزراعي والبيطري وعدم توفر المدخلات الزراعية.

كما ناقش اللقاء حجم الأضرار التي ألحقتها السيول الأخيرة في انجراف التربة نتيجة لعدم وجود سدود وحواجز مائية لتخفيف تدفق مياه الأمطار والسيول والاستفادة منها في ري الأراضي الزراعية، فضلا عن تأثير الطرق الترابية المؤدية إلى مزارع المواطنين التي تتم من خلالها عملية نقل المنتجات الزراعية.